A 1ETA CT.-V

جمهورية العراق وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي معهد العلمين للدراسات العليا

أثر الأنظمة الانتخابية النسبية في الاستقرار السياسي

نماذج مختارة

(تركيا، جنوب افريقيا، العراق)

رسالة تقدم بها الطالب حسن كريم مطر

إلى معهد العلمين للدراسات العليا / النجف الاشرف كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية / فرع الفكر والنظم السياسية

بإشراف

الاستاذ الدكتور

زيد عدنان محسن العكيلى

₽₹٠19

أثر الأنظمة الانتخابية النسبية في الاستقرار السياسي

نماذج مختارة

(تركيا، جنوب افريقيا، العراق)

رسالة تقدم بها الطالب حسن كريم مطر

إلى معهد العلمين للدراسات العليا / النجف الاشرف كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية / فرع الفكر والنظم السياسية

بإشراف الاستاذ الدكتور زيد عدنان محسن العكيلى

0155.

إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (اثر الانظمة الانتخابية النسبية في الاستقرار السياسي / نماذج مختارة – العراق , تركيا , جنوب افريقيا) المقدمة من قبل الطالب (حسن كريم مطر) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ، وفيما له علاقة بها ، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية / فرع النظم السياسية (بتقدير

يوم الخميس الموافق ٢٩ / ربيع الثاني / ١٤٤١ هـ - ٢٦ / كانون الاول / ٢٠١٩م وعلى قاعة السيد بحر العلوم الكبير .

التوقيع أ.د. ماجد محي عبد العباس (رئيساً)

التوقيع أ.د. زيد عدنان محسن (عضواً ومشرفاً) التوقيع أ.د. عام حسن فياض (عضواً)

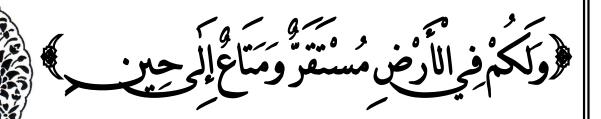
التوقيع أ.م.د. سداد مولود سبع (عضواً)

مصادقة مجلس معهد العلمين للدراسات العليا بجلسته () في / / ٢٠١٩

التوقيع أ.د. زيد عدنان محسن

عميد معهد العلمين للدراسات العليا





صدق الله العلي العظيم سورة البقرة الآية ﴿٣٦﴾

ملخص الرسالة

تناولت الدراسة نظام التمثيل النسبي وأثره في الاستقرار السياسي في العراق وتركيا وجنوب افريقيا، فقد تراوحت نتائج تطبيق هذا النظام بين الايجابية والسلبية، فعلى الرغم من مساهمته في خلق حالة من الاستقرار المؤسسي ومن ثم السياسي في دولة (تركيا)، وكذلك تأسيس أرضية مشتركة للسلام، وتجاوز أحقاد الماضي في دولة (جنوب افريقيا)، إلا أنه لم يحقق مبتغاه بالنسبة للحالة العراقية بسبب ان آليات تطبيقه، والبيئة التي سادت الواقع العراقي، سواء على الصعيد السياسي أم الاجتماعي أم الحزبي، وقد عرقلت تحقيق النتائج المرجوة من تطبيق هذا النوع من النظم الانتخابية والمتمثلة بالاستقرار السياسي والمؤسسي ، بفعل الصراعات الحزبية والفئوية والطائفية التي رافقت تطبيقه.

ولا نغفل دور القوانين الانتخابية، والصيغ والمعادلات الحسابية الملحقة بنظام التمثيل النسبي في فرض حالة الاستقرار السياسي من عدمه، وهو ما تحقق في تركيا بفرض نسبة الحسم التي تصل الى (١٠%)، أو اعتماد دوائر انتخابية معينة كما في جنوب افريقيا ، بخلاف العراق الذي أدى اعتماد قوانين انتخابية، وصيغ انتخابية معينة، وتحديداً صيغة (سانت ليغو) إلى عدم وصول عدد كبير من الأحزاب الصغيرة الى قبة البرلمان، ما أنعكس على مجمل عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية، وخلق حالة من عدم الاستقرار الحكومي بسبب عدم قدرة هذا النظام على إنتاج أغلبية سياسية، ما أنعكس بدوره على الاستقرار السياسي في البلاد.

شكر وعرفان

الحمد لله الدي أوجب عليّ ذكر الفضل لعباده فقال: ﴿ وَلَا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٍ ﴾ - سورة البقرة من الآية: ﴿٢٣٧﴾،

فمن الإقرار بالجميل أن أقدم شكري وامتناني إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتورزيد عدنان العكيلي، الذي ألفيته أستاذاً طيباً، دمث الخلق، متواضعاً، وباحثاً لم يبخل علي بعلمه وصادق توجيه، ناصحاً، متطلعاً لما هو أفضل وأحسن، وأشهد أني أثقلت عليه طوال مدة الملازمة، ولعمري ما أحسست منه تذمراً ولا تضجراً على كثرة فتوري وتمهلي، فجزاه الله خيراً، وزاده بسطة في العلم، ووفقه إلى لطيف كرمه.

ولا يفوتني أن أشكر كل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم في دراستي، في قسم العلوم السياسية، في معهد العلمين الذين تربعوا في عروش العلم والخلق والأدب الرفيع، فقد أفدت كثيراً منهم، داعياً لهم بمزيد من العطاء العلم، والسداد، والذكر الحسن.

ويحدوني الوفاء أن أشكر ثلة طيبة من الأساتذة والزملاء لجميل مؤازرتهم لي في إتمام هذا البحث، فقد كان لمساعدتهم، ودعمهم، وتشجيعهم، ودعائهم الدائم لي، عظيم الأثر في إخراج البحث بما هو عليه الآن شكلاً ومضموناً...

إلهم عرفاناً بالجميل

الباحث



الإهداء

إلى من انطق الصمت، وحاك من بياض كفنه أملاً للحق، وأوقد من بصيرته نبراساً يستشرف المستقبل، إلى روح السيد الشهيد آية الله العظمى مُحمَد مُحمَد صادق الصدر (رضوان الله عليه).

إلى القلب العامر بجب الله، والفقيه المتبحر، والباحث الرصين، والرائد النهضوي الذي قضى عهوداً من النضال والتضحيات لإزاحة الطاغوت الذي كان جاثماً على صدور العراقيين، مؤسس معهد العلمين للدراسات العليا، العلامة الباحث الدكتور السيد محمد بجر العلوم (رضوان الله علمه).

الباحث

المتويات

أ - د	•••••					• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	ä	المقد مـــــ
والعلاقة	السياسي	والاستقرار	الانتخابية	للنظم	المفاهيمي	الإطار	التمهيدي:	الفصل
٤٦ – ١						••••••		بينهما
17 – 1			••••		ä	م الانتخابي	ل : مفهوم النظ	المبحث الأوا
r -1				-التصنيف)	فهوم-المعايير-	حابي (المذ	ل: النظام الانت	المطلب الأوا
TE – 1T.	•••••			•••••		قرار السيا	ني: ماهية الاست	المبحث الثاة
TT-1T.			•••••	ۇشراتە	ىي وأبعاده ومر	فرار السياس	ل: مفهوم الاستا	المطلب الاوا
		•••••						
٤٦-٣١		•••••	ىياسىى	ستقرار الس	تخابية على الا	النظم الاذ	ك: أثر تطبيق	المبحث الثاا
		عامةعا						
		بنيتها						
Y7-£Y				في تركيا.	نيل النسبي	لام التمث	ول: تجربة نظ	الفصل الأ
٥٧-٤٧.					التركي	م السياسي	ل هيكلية النظا	المبحث الأوا
07-84.	•••••			•••••	سمية	لتركية الره	ل: المؤسسات ا	المطلب الأوا
٥٧-٥٢					بة في تركيا	غير الرسم	ئي: المؤسسات	المطلب الثاد
۷٦-۵٧.			کیا	باسي في تـر	 والاستقرار الس	، النسبي و	ني نظام التمثيا	المبحث الثاة

لفصــل الثــاني: تجربــة نظــام التمثيــل النســبي والاســتقرار السياســي في جنــوب
فريقيا
لمبحث الأول: هيكلية النظام السياسي لجنوب أفريقيا
لطلب الأول: تجربة التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا ودور الحزب الوطني فيه ٢٠٠٦-٢٠٠٦
لمطلب الثّاني: المؤسسات الرسمية في جنوب أفريقيا
لطلب الثَّالثُ: المؤسسات غير الرسمية في جنوب أفريقيا
لمبحث الثاني: النظام الانتخابي لجنوب أفريقيا وأثره في الاستقرار السياسي
للطلب الاول: لمحة عن مسار النظام الانتخابي في جمهورية جنوب أفريقيا
لطلب الثَّاني: الانتخابات الوطنية لجنوب أفريقيا وأثرها في الاستقرار السياسي (١٩٩٤-٢٠٠٩)
لطك الثالث: الانتخابات المحلية لجنوب أفريقيا وأثرها في الاستقرار السياسي
لفصل الثالث: تجربة نظام التمثيل النسبي في العراق
لمبحث الأول: بنية النظام السياسي العراقي والإطار الدستوري الناظم له
لمطلب الأول: بنية النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣
لمطلب الثاني: المؤسسات الرسمية للنظام السياسي العراقي في ضوء دستور عام ٢٠٠٥
لطلب الثَّالَّ: المؤسسات غير الرسمية في النظام السياسي العراقي في ضوء دستور عام ٢٠٠٥١٤٧-
لبحث الثاني: النظام الانتخابي والاستقرار السياسي في العراق
لطلب الأول: النظام الانتخابي في أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٤
لطلب الثاني: نظام انتخابات مجلس النواب العراقي (١٥ كانون الأول ٢٠٠٥)
لطك الثالث: النظام الانتخابي لانتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٠
لطلب الرابع: النظام الانتخابي لانتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٤
لطلب الخامس .انتخابات مجلس النواب العراقي ١٢ آيار ٢٠١٨
لخاتمة والاستنتاجات
الصادر



المقدمية

تعد الانتخابات إحدى أهم الوسائل الديمقر اطية للتعبير عن الإرادة الشعبية بمنح المواطنين حق اختيار ممثليهم، ومن ثم المشاركة في عملية صنع القرار السياسي للبلاد.

إلا إنّ تلك الانتخابات قد تفرغ من مضمونها الحقيقي بسبب عدم اختيار النظام الانتخابي المناسب، إذ أنّ اختيار النظام الانتخابي، يعد أهم القرارات المؤسساتية في ترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد نيابية، لأنّه يترك أثراً عميقاً على بنية النظام السياسي برمته، وحتى على مجمل الحياة السياسية المستقبلية، فقد يكون عامل تقدم أو أحياناً عامل تراجع ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي في البلاد.

إنَّ الحكم على صلاحية وجدوى أي نظام انتخابي، يعتمد على مدى قدرة هذا النظام على الاستجابة للأوضاع السياسية والاجتماعية، التي تمر بها الدولة المعنية بتطبيق ذلك النظام وماهية القيم والأولويات التي يراد تحقيقها وتعزيزها، فمن النظام الانتخابي يستم الاتجاه نحو تعزيراً مباشراً الاستقرار والمنافسة السياسية، وشكل السلطة السياسية، وكذلك تؤثر النظم الانتخابية تأثيراً مباشراً في شكل النظام الحزبي، فنظام التصويت الفردي يشجع الثنائية الحزبية والتمثيل النسبي يشجع ظهور التعددية الحزبية، ونظام القائمة الواحدة يشجع وجود الأحزاب، وكلما ساعد النظام الانتخابي في التعبير عن الإرادة الشعبية كلما ساعد على ظهور وتبلور مجالس تشريعية كفؤة تساهم في تبلور النظام الديمقراطي، وعلى العكس، فقد يؤدي نظام انتخابي آخر إلى إصابة البرلمان المنتخب بالشلل، ويخضعه إلى سيطرة الحكومة عندما يهيمن حزب الأغلبية عليه.

ويمكن لنظام انتخابي معين أن يضمن تمثيل الكيانات السياسية في مجلس النواب بما يتناسب مع حجمها الحقيقي في المجتمع، بينما قد يتيح نظام انتخابي آخر الفرصة، أمام بعض الائتلافات؛ للتمثيل بمقاعد برلمانية أكبر من حجمها الحقيقي في المجتمع، أو يمكن أن يشجع التوافق بين الأحزاب المختلفة أو ربما يؤدي إلى التنافر بينهما، ويمكن لنظام انتخابي أن ينتج قيام حكومة فاعلة و مستقرة أو حكومة غير مستقرة.

وانطلاقاً من ذلك، سيتناول بحثنا هذا نظام التمثيل النسبي وأثره في الاستقرار السياسي للعراق وتركيا وجنوب افريقيا، لأنها تتبنى هذا النظام.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في تشخيص مكامن الخلل ومواطن القوة، التي رافقت تطبيق نظام التمثيل النسبي في البلدان قيد الدراسة لتجاوز السلبيات مستقبلاً بالنسبة للحالة العراقية ، والاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال، لاسيما وإنّ العراق يمّر بعملية تحوّل ديمقراطي لاتزال في مراحلها الوليدة.

الأهمية الأخرى تتجسد في تشخيص الآليات التي ساعدت في تحقيق استقرار البنى المؤسسية عبر اعتماد نظام التمثيل النسبي، إذ تبينت الحالة هذه بوضوح في تركيا، فضلاً عن حسم النزاعات وإدارتها سلمياً ومنع تفرد جهة معينة دون الجهات الأخرى ويتضح ذلك أيضاً في دولة جنوب أفريقيا.

إشكالية الدراسة

تتركز إشكالية الدراسة على فكرة رئيسة جوهرها إن القوانين الانتخابية والصيغ والمعادلات الحسابية الملازمة لنظام التمثيل النسبي، قد أثرت بشكل يتراوح بين الايجابية والسلبية في الاستقرار السياسي في البلدان قيد الدراسة (تركيا، جنوب أفريقيا، العراق). وانطلاقا من ذلك سنطرح التساؤلات التالية:

- ١. هل إن نظام التمثيل النسبي ملائم بالأساس للتجربة العراقية وما هي مكامن القوة والخلل فيه؟ وهل تمكن من تحقيق حالة الاستقرار السياسي في البلاد ؟
- ٢. هل كان للقوانين الانتخابية والصيغ المحتسبة تأثير في جوهر نظام التمثيل النسبي
 والمتمثل بتحقيق العدالة التمثيلية الانتخابية في العراق ؟
- ٣. هل إن نسببة الحسم الراس، التي طبقت في تركيا تأثير على الاستقرار السياسي
 في البلاد ؟
- كيف أثرت تجربة التحول في النظام الانتخابي لدولة جنوب افريقيا المعتمد نظام التمثيل
 النسبي على الاستقرار السياسي في البلاد؟
 - كل هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عليها في إطار بحثنا هذا.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها إنَّ نظام التمثيل النسبي وبالرغم من عدالة تمثيله للناخبين، إلا أنّه يمكن أن يفرغ من محتواه، إذا لم يقترن بقوانين انتخابية، تتضمن صيغ ومعادلات حسابية، تعزز من البناء المؤسسي للنظام، وتدعم حالة الاستقرار السياسي فيه.

أهدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التركيز على تشخيص مكامن القوة والخلل في نظام التمثيل النسبي، وانعكاساته على الاستقرار السياسي في كل من دول تركيا، جنوب أفريقيا، العراق.

حدود الدراسة

- الحدود المكانية: إذ تتناول الدراسة نظام التمثيل النسبي وأثره في الاستقرار السياسي في العراق وتركيا وجنوب أفريقيا.
- الحدود الزمانية: وتتضمن حالة تركيا بعد العام ١٩٨٢، وجنوب أفريقيا بعد تجربة التحول الديمقراطي فيها عام ١٩٩٤، والعراق بعد العام ٢٠٠٣.
- ٣. الحدود الموضوعية: يتحدد موضوع الدراسة بالعلاقة بين نظام التمثيل الانتخابي النسبي
 والاستقرار السياسي.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة بالدرجة الأساس على منهج التحليل النظمي، حيث يُعدُّ النظام الانتخابي من أهم مدخلات النظام السياسي، وفقاً لهذا المنهج، وتمّ الاستعانة بالمنهج المقارن عند عقد صديغ مقارنة بين النماذج، التي تعتمد هذا النوع من النظم الانتخابية، وأخيراً تطلبت العودة للتاريخ في بعض المواضع إلى الاستعانة بالمنهج التاريخي.

هيكلية الدراسة

توزعت الدراسة على فصل تمهيدي أختص بالإطار النظري للموضوع، وثلاثة فصول أخرى تناولت تجربة نظام التمثيل النسبي في كلّ دولة من الدول قيد الدراسة (تركيا، جنوب افريقيا، العراق) كلّ على حدة.

وقد تضمن الفصل التمهيدي الذي يحمل عنوان (الاطار المفاهيمي للنظم الانتخابية والاستقرار السياسي والعلاقة بينهما) مفهوم النظم الانتخابية، وأهميتها وأنواعها في مبحث أول، أمّا المبحث الثاني فقد خصص لماهية الاستقرار السياسي من حيث مفهومه وابعاده ومؤشراته، ليأتي المبحث الثالث متناولاً اثر تطبيق النظم الانتخابية على الاستقرار السياسي، مع التركيز على نظام التمثيل النسبي كونه يقع في صلب نطاق الدراسة.

أمّا الفصل الأول فقد تناول تجربة نظام التمثيل النسبي في تركيا، وذلك على مبحثين، تناول الأول طبيعة النظام السياسي التركي والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية فيه، أمّا المبحث الثاني فقد تمحّور حول تأثيرات تطبيق نظام التمثيل النسبي على النظام السياسي في تركيا.

وجاء الفصل الثاني ليتناول بالدراسة تجربة نظام التمثيل النسبي في جنوب أفريقيا عبر مبحثين أثنين، تناول الأول منهما بنية النظام السياسي لدولة جنوب أفريقيا بعد تجربة التحول الديمقراطي في البلاد عام ١٩٩٤، ودور حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم في ذلك، أمّا المبحث الثاني والأخير فقد خصص لدراسة تأثيرات تطبيق نظام التمثيل النسبي في جنوب افريقيا على الاستقرار السياسي هناك، آخذاً بنظر الاعتبار الإرث المتراكم الذي خلفته تجربة التمييز العنصري (الابارتيد) التي سادت البلاد لمدة طويلة.

وأخيراً، جاء الفصل الثالث ليختص بتجربة تطبيق نظام التمثيل النسبي في العراق في مبحثين أثنين، تناول الأول منها بنية النظام السياسي العراقي، والإطار الدستوري والقانوني الناظم للعملية الانتخابية بعد العام ٢٠٠٥، في حين تناول المبحث الثاني تجربة نظام التمثيل النسبي بالصيغ المختلفة، التي تم اعتمادها وأثرها في الاستقرار الحكومي والمؤسسي والسياسي للبلاد. وأخيراً، جاءت الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات.